



الاقتصاد المعرفي

عماد بادي

اقتصاد المعرفة: الاستثمار في المستقبل

قبل حوالي 6 عقود، طُرح مفهوم اقتصاد المعرفة من قبل الأكاديميين والمحاسبين عندما لاحظوا أن المنظمات و الدول صارت أكثر اعتماداً على المعرفة في إنتاجها، على عكس الأصول المادية التي كانت تعتمد عليها مثل الأراضي، والمرافق، والموارد المالية.

ولكن ما هو اقتصاد المعرفة بالتحديد؟

إنه اقتصاد يُدفع فيه الرفاه والنمو بفعل إنتاج، واستخدام، وتوزيع المعرفة والمعلومات. وخلافاً للمعتقد الشائع فإن خلق اقتصاد المعرفة لا يعتمد على خصصة القطاع العام ولا على النشاطات الريادية، وإنما يشترط نمواً في استثمارات التكنولوجيا والصناعات المتطورة، بالإضافة إلى وجود عمالة عالية المهارة وذات إنتاجية أعلى.

إن تقاطع التكنولوجيا، والمعلومات، والعولمة قد خلق بذلك حاجة إلى عمالة ذات مهارات أعلى لتدفع نظاماً اقتصادياً معتمداً على المعرفة. في الدول المتطورة، كانت هذه حاجة ماسة، مما يبرر ظواهر عالمية مثل استنزاف العقول والإتجاه نحو البيانات الضخمة. هذه التوجهات تفسر ما جعل اقتصاد المعرفة يصبح محور النقاشات في المجال الإقتصادي، والإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، والتعلم التنظيمي، وكذلك التنمية المستدامة.

إن نقل الموارد من مادية إلى غير مادية (معرفة) مثير للاهتمام حيث إنه تقاطع مع الانتقال من الاقتصاد المعتمد على الصناعة والإنتاج إلى ما قد أصبح حديثاً يعرف بعصر المعلومات. يمكن للمرء رؤية الرابط بين "المعلومات" و"المعرفة" (و كبدائية، من الناحية اللغوية) وفهم لماذا اضطرت المنظمات إلى تكييف نماذج أعمالها التجارية لتعاصر هذه النقلة العالمية في تخصيص الموارد. إن الهدف الرئيسي للمنظمات هو في العادة خلق الثروة، وفي اقتصاد معرفي فإن كلاً من خلق واستغلال المعرفة يلعب أدواراً هامة عندما يتعلق الأمر بخلق الثروة.

مع مرور الوقت، صارت "المعرفة" يشار إليها بـ " رأس المال المعرفي " على كل من المستويين التنظيمي والفردى. بالنسبة للشركات، صار رأس المال المعرفي مصدراً للأفضلية التنافسية، بينما بالنسبة للأفراد أصبح من أهم الميزات التنافسية في سوق

العمل. هناك عدة نواحٍ تنظيمية غير مادية تندرج ضمن نطاق رأس المال المعرفي. رغم أن التصنيفات تختلف، ولكن المقاربة الشاملة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أقسام فرعية كبرى ضمن رأس المال المعرفي:

- **رأس المال البشري:** هذا يتضمن معرفة الموظفين بالإضافة إلى مهاراتهم الشخصية وسلوكياتهم التي تمكّن المنظمة من التميز من خلال قدرات القوى العاملة لديها. فعلى سبيل المثال، تركز شركة Dyson، عملاقة التكنولوجيا البريطانية، كثيراً من استراتيجيتها على توظيف أفضل المهندسين لأن استراتيجيتها تعتمد بالتحديد على البحث والتطوير.

- **رأس المال الهيكلي:** الثقافة التنظيمية، وإجراءاتها ومعرفتها الصريحة التي يمكن أن يعبر عنها شفهيًا وبشكل مكتوب، ويمكن أن تذاع خلال المنظمة. أحد الأمثلة على رأس المال الهيكلي الغني هي جوجل، والتي يُنسب نجاحها بشكل كبير إلى كفاءة قسم الموارد البشرية بها، المسمى POPS (عمليات البشر) والذي يركز حصرياً على مواءمة استراتيجيتها الموارد البشرية مع استراتيجية المنظمة.

- **رأس المال العلائقي:** ربما هو أكثرها لا مادية ولكن هو الأكثر أهمية، فرأس المال العلائقي يتمحور حول شبكات العلاقات، والسمعة، وتصنيع العلامة التجارية الخاصة بالمنظمة. يتجاهل الكثيرون المعرفة الضمنية التي طورتها شركات تصنيع السيارات مثل فولكسفاغن وميرسيدس، والتي تمّ تنميتها بشكل رئيسي من خلال التعامل مع مزودين مختلفين واستهداف شرائح مختلفة من المستهلكين عبر الوقت.

وعلى الرغم أنه في الأكاديميا فإن مفهوم إقتصاد المعرفة موثق جيداً ومربوطاً بنواحي إستراتيجية عدة، فإن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن إقتصاد المعرفة لا يتم مناقشته في القطاع العام أو في قطاع بيئة الأعمال بصفة عامة.

ومن المفارقات أن هذه هي القطاعات التي يمكن الجزم أنها أهم القطاعات الي ينبغي أن يناقش الموضوع فيها لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي طويل الأمد.

بأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، قد يشكك البعض في كون مفهوم "إقتصاد المعرفة" مفهوماً واقعياً. من المثير للاهتمام أن هنالك عدة أمثلة على إقتصاديات المعرفة التي تطورت عبر الزمن.

أحد أكثر التحولات نحو اقتصاد المعرفة إثارة للإهتمام حدث في فنلندا خلال فترة التسعينيات، وهي فترة واجهت فيها فنلندا ركوداً اقتصادياً جعل البطالة تزداد من 2% إلى أكثر من 15%. من الملفت للنظر أن هذا الركود جلب معه منافع إذ أنه أعطى الحكومة الفنلندية حافزاً لاستغلال بروز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لتغيير نظامها الاقتصادي بشكل تام، ولتصبح إحدى أنجح اقتصاديات المعرفة في العالم.

ساهمت العديد من العوامل في نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة في فنلندا. لعبت كل من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي كانت موجودة، والنظام التعليمي المتين، بالإضافة إلى نمو روح الابتكار، دوراً كبيراً. كما أنه كانت هناك حوافز اقتصادية مرتبطة بهذه النقلة الاستراتيجية نحو اقتصاد المعرفة: كانت فنلندا في موقع جيو-سياسي مثالي كعضو في الاتحاد الأوروبي حديث التشكل، وهو عامل حفز اختراق السوق وتنويع الصادرات الفنلندية. هذه العوامل، مع تطور السياسات الصناعية التي تدفع الابتكار، خلقت مجموعات مهتمة بالبحث والتطوير، وهي البيئة المثالية لنمو تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وإلى اليوم، تترأس فنلندا قائمة الدول المهتمة بالبحث والتطوير، ما يبرز أهمية هذا القطاع في تطوير اقتصاد المعرفة.

الذي تستفيده الدول الأخرى من التجربة الفنلندية هو حقيقة أن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي للبلاد هو شيء ممكن في فترات ما بعد الركود، بشرط أن يتم الاستفادة من الموارد والبنية التحتية بشكل جيد. رغم أن العالم شديد العولمة يقتضي وجود اقتصاديات أكثر تنافسية وابتكاراً، فإن مقاربة مرنة ومنتهزة للفرص تستطيع مساعدة حتى أكثر الاقتصاديات تضرراً لنقلها إلى اقتصاد المعرفة عبر الاستخدام المناسب للموارد، وتغيير السياسات، والاستثمار في التعليم لدفع عجلة التغيير.

عماد الدين بادي (@emad_badi) هو صانع سلام ليبي وناشط اجتماعي. حائز على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة إسكس في بريطانيا ويسانس لغة فرنسية من جامعة طرابلس، يتفوق عماد في المزج بين مجالات التنمية والأعمال التجارية للدفع بالتغيير الاجتماعي.

هذه المقالة هي جزء من مجموعة مقالات نشرت من قبل مركز جسور للدراسات والتنمية عن اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي.